

التمثيل النسبي

تبحث الأنظمة الديمقراطية عادة عن النظام الانتخابي الأفضل الذي يحقق الدقة في تمثيل المجموعات السياسية في الندوة البرلمانية، ويؤمن أفضل آلية للتغيير. ويبدو نظام التمثيل النسبي أحد أفضل الأنظمة الانتخابية التي تساهم في تحقيق هذه الأهداف.

التعريف بالنسبية:

1. تعني النسبية حصول اللوائح التي خاضت الانتخابات على نسبة من المقاعد في مجلس النواب توازي نسبة الأصوات المحسوبة التي حصدها في يوم الاقتراع. فلا تضيع أصوات اللوائح الصغيرة في النظام النسبي، بل تحصل هذه اللوائح على ما يوازي حجمها من عدد الأصوات، فإذا حصدت لائحة معيّنة 1% من الأصوات فستحصل إذا على 1% من مقاعد مجلس النواب.
2. يصوّت الناخب في النظام النسبي لصالح لائحة ما، وليس لأفراد، فتفوز اللائحة بعدد من المقاعد تبعاً لعدد الأصوات التي نالتها على صعيد الدائرة الانتخابية. ومن ثمّ توزّع اللائحة نفسها مقاعدها على مرشحيها وفق ترتيب أسمائهم ضمن اللائحة.
3. إنّ غالبية أنظمة الاقتراع النسبي تعتمد على لوائح مقفلة، حيث لا يستطيع الناخب تبديل ترتيب أسماء المرشحين. في المقابل، تلجأ بعض الدول إلى اللوائح شبه المقفلة حيث يستطيع الناخب اختيار اللائحة التي يريد، ويختار أيضاً مرشحه المفضل داخل هذه اللائحة من خلال مبدأ الصوت التفضيلي أو الترجيحي (STV).

اقتراحات الجمعية:

إنّ "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" اقترحت في كتيّبها عن "التمثيل النسبي" خمسة نماذج لأنظمة إنتخابية تعتمد النسبية وهي:

النموذج الأول: لبنان دائرة إنتخابية واحدة، نظام نسبي - من دون توزيع طائفي أو مناطقي للمقاعد.

النموذج الثاني: لبنان دائرة إنتخابية واحدة، نظام نسبي - على أساس لوائح مذهبية.

النموذج الثالث: لبنان دائرة إنتخابية واحدة، نظام نسبي - على أساس مذهبي.

النموذج الرابع: لبنان مقسم إلى 5 دوائر إنتخابية، نظام نسبي - على أساس مذهبي.

النموذج الخامس: لبنان مقسم إلى 9 دوائر إنتخابية، نظام نسبي - على أساس مذهبي.

تتشارك هذه النماذج بالعديد من الخصائص، أهمها **اعتمادها على التمثيل النسبي**، لأنه يحقق الدقة في تمثيل المجموعات السياسية.

ويعكس ترتيب النماذج التطبيقية الواردة أعلاه، تراتبية في الأفضلية التي تمنحها "الجمعية" للنظام الإنتخابي الذي تقترح تطبيقه في لبنان، فتتبنى "الجمعية" نموذج "لبنان دائرة إنتخابية واحدة، نظام نسبي من دون توزيع طائفي أو مناطقي للمقاعد"، وتمنحه الأفضلية على الأنظمة الأخرى.

وقد ركزت "الجمعية" في خياراتها الأولى على ضرورة اعتماد لبنان دائرة إنتخابية واحدة. لأسباب عديدة، من بينها أنّ اعتماد لبنان دائرة إنتخابية واحدة يعزّز انتماء الفرد إلى الوطن ويقوّي المواطنة، ويساهم في تحويل الإنتخابات من تنافس على أساس فردي أو مناطقي إلى تنافس بين أفكار وبرامج على مستوى الوطن. ولأنّ المبدأ العام المرافق لتطبيق نظام التمثيل النسبي، يظهر أنّه كلما كبرت الدائرة الإنتخابية، ارتفعت قدرة المجموعات الصغيرة في الوصول إلى مجلس النواب، بدل أن تنتشّت أصوات هذه اللوائح الصغيرة في الدوائر المتعدّدة.

في الختام، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ "الجمعية" تأخذ بعين الإعتبار، عند تحديد موقفها من أيّ قانون جديد للإنتخابات في لبنان، ما يلي:

- إنّ أنظمة الاقتراع قد تكون وليدة الأنظمة السياسية والعكس صحيح أيضاً.
- إنّ مواقف الأحزاب السياسية من أنظمة الاقتراع مرتبطة بشكل أساسي بمصالحها الإنتخابية الخاصة.
- غالباً ما يأتي اختيار نظام اقتراع معيّن نتيجة لتوافق بين القوى السياسية الرئيسية.
- غالباً ما يتمّ تعديل أنظمة الاقتراع إثر أزمات سياسية ينجم عنها بعض الاضطرابات.

لذا تجد "الجمعية" أنّ إدخال مبدأ التمثيل النسبي في النظام الإنتخابي اللبناني، ولو بشكل جزئي، هو خطوة أولى باتجاه تحقيق النظام الإنتخابي الذي تجد "الجمعية" أنّه الأمثل للبنان.